حسين محمد الميزة لـ«الرؤية الاقتصادية»: توحيد الصبغة الشرعية في المصارف الإسلامية غير ممكن

الأحد, 6 مايو 2012 الساعة 07:25
هبة موسى - دبي

لا شك في أن توحيد هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في الدولة تحت مظلة المصرف المركزي قد يبدو ضرورة للبعض الذي يرى أنه سيسهم في نبذ الخلافات من جهة، وحث المصارف الإسلامية على تقديم منتجات جديدة مبتكرة ما يتيح لها التنافس على الصعيد العالمي من جهة أخرى، بيد أن حسين محمد الميزة، نائب رئيس مجلس الإدارة، رئيس اللجنة التنفيذية لمصرف »السلام« في السودان والجزائر، رأى أن توحيد الآراء يعد مسألة بعيدة المنال وستؤدي في حال تطبيقها إلى حدوث نتائج مغايرة.

وقال في حواره مع «الرؤية الاقتصادية»، «الاختلاف في الرأي رحمة، وتوحيد الصبغة الشرعية في جميع المصارف الإسلامية أمر غير ممكن الحدوث، وقد يسبب الحرج ويؤدي إلى الكثير من المشاكل.«

ورأى الميزة، الذي يشغل أيضاً منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة »دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين» (أمان)، أن هيئات الرقابة الشرعية في البنوك التي تعتبر حجر الأساس في منظومة الصيرفة الإسلامية، تبذل أقصى ما بوسعها لخدمة القطاع المصرفي الإسلامي في الدولة، مشيراً إلى أن أغلبية تلك الهيئات تتألف من الأشخاص أنفسهم الأمر الذي يعد جيداً من حيث الاتفاق.

من ناحية أخرى، يؤمن الميزة بضرورة إنشاء مركز ائتماني موحد في الإمارات والذي اعتبره ضابط إيقاع الأداء المصرفي، مشيراً إلى أن مركزية إدارة المخاطر موجودة بالفعل في المصرف المركزي الإماراتي وأن إمارة دبي تنوي إنشاء وحدة أخرى أكثر تطوراً.

وقال «ينبغي أن يكون لدينا مركز قوي يلبي جميع الاحتياجات ويحافظ على سلامة الجهاز المصرفي، فالدولة تتميز بتعدد الجنسيات وكثرة الشركات والبنوك العاملة فيها، وإن جميع هذه الجهود ستسهم حتماً في تعضيد مكانة القطاع المصرفي في الإمارات.«

خبرة واسعة

ويعتبر الميزة من أشهر الشخصيات في قطاع الصيرفة الإسلامية والتكافل الإسلامي، فهو من أوائل المصرفيين من مواطني دولة الإمارات الذين انظموا إلى العمل المصرفي الإسلامي في سبعينات القرن الماضي.

وبدأ الميزة حياته المهنية في العام 1975 عبر انضمامه إلى بنك دبي الإسلامي، وهو من أوائل المصارف في العالم الذي يقدم خدماته البنكية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وأمضى الميزة سبعة وعشرين عاماً في بنك دبي الإسلامي حيث لعب دوراً رياديا في تطوير وتحسين خدمات المصرف، وشغل فيه مناصب عدة منها مدير فرع في دبي، ومدير إقليمي في أبوظبي، ومدير عام بالإنابة، كما تقلد منصب مدير تنفيذي لدائرة الخدمات المصرفية للشركات قبل أن يتفرغ بعدها لإدارة أعماله الخاصة.

وعندما يعود بذاكرته إلى تلك الحقبة، يفخر الميزة بالأشواط المتقدمة التي قطعها النظام المصرفي في الإمارات، «كل الأعمال المصرفية كانت تنجز يدوياً، بيد أن القطاع اليوم يضم أحدث الوسائل التكنولوجية فضلاً عن أنه مربوط بنظام مصرفي عالمي يفوق فيها عدد البنوك الإسلامية 500 أو 600 مصرف.«

وقد أثمرت خبرته الواسعة في القطاع المصرفي الإسلامي إلى تأسيس وإطلاق »مجموعة السلام»، التي تقدم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في كل من السودان والبحرين والجزائر.

وفي ما يتعلق بمصرف «السلام» في السودان، لفت الميزة إلى أن تأسيسه كثمرة لتعاون إماراتي- خليجي- سوداني، وبرأس مال مدفوع قدره 100 مليون دولار، في أواخر مايو العام 2005، جاء بهدف تقديم أحدث الخدمات المصرفية الإسلامية في السوق السوداني الذي يتميز بأن جميع المصارف العاملة فيه تطبق شروط وأحكام الشريعة الإسلامية.

وبحسب الميزة، يقدم مصرف «السلام» في السودان، المدرج في «سوق دبي المالي «منذ يونيو 2008، جميع أنواع خدمات الصيرفة الإسلامية للأفراد والمؤسسات، مشيراً إلى أن المصرف حقق نتائج طيبة ووصل حجمه إلى أكثر من 600 مليون دولار، كما قام مؤخراً بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة 10 بالمئة، كما تدير المجموعة مصرف «السلام» في البحرين الذي يعتبر شركة بحرينية مسجلة برأس مال بلغ 1.2 مليار دولار، فضلاً عن مصرف «السلام» في الجزائر الذي يعد شركة مساهمة جزائرية مسجلة برأس مال بنحو 140 مليون دولار (10 مليارات دينار جزائري.(

وأضاف «في البحرين، كنا الوحيدين الذين حصلنا على الترخيص بين العامين 2006 إلى 2007، حتى أننا نعد أحد المصارف الإسلامية السباقة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.«

وعن سبب عدم تقديم «السلام» لخدماته المصرفية في الإمارات، أوضح الميزة أن قانون إنشاء مصارف جديدة في الدولة متوقف منذ فترة تقدر بنحو 30 عاماً، والذي أرجعه إلى وجود مصارف كثيرة، مضيفاً «أعتقد أن المصارف الإسلامية الوحيدة التي انطلقت خلال السنوات الأخيرة كانت مصارف حكومية مثل بنك (نور الإسلامي) و(الهلال الإسلامي) و(عجمان الإسلامي)، الأمر الذي دفعنا إلى الاستثمار في أسواق أخرى كالسودان.«

نمو سنوي

وذكر الميزة أن المصارف الإسلامية أثبتت تميزها على الصعيدين المحلي والإقليمي، كما تمكنت من فرض وجودها على المستوى الدولي، لا سيما في أوروبا التي انتشرت فيها المصارف الإسلامية وأثبتت فيها جدارتها.

وبالاستناد إلى بعض التقارير التي تناولت مؤخراً قطاع المصارف الإسلامية حول العالم، رجح الميزة تجاوز حجم الأصول الإجمالية لدى المصارف الإسلامية حول العالم حاجز تريليون و200 مليار دولار

وعلى الصعيد المحلي لا يخفي الميزة وجود عامل التنافسية بين البنوك الإسلامية العاملة في الدولة، متوقعاً في الوقت ذاته أن يحقق قطاع الصيرفة الإسلامية في الإمارات نمواً سنوياً بنحو 15 بالمئة.
ووصف الميزة تهافت مصارف تقليدية على طرح منتجات إسلامية بأنه دليل على نمو حجم الصيرفة الإسلامية بشكل يعزز التنافسية من جهة، ويعكس مدى رغبة هذه البنوك في الاستفادة من ديمومة نظام الصيرفة الإسلامية من جهة أخرى، لا سيما في ظل التحديات التي فرضتها الأزمة المالية العالمية، متسائلاً «هل قرأ أحد عن تعثر بنك إسلامي خلال الأزمة المالية العالمية؟»، مؤكداً في الوقت ذاته أن البنوك الإسلامية لم تتعرض إلى المخاطر التي واجهتها البنوك التقليدية لأن الأولى لم تتعامل مع مشتقات الدين وتركزت استثماراتها بالدرجة الأساس في الأصول الملموسة.
وبينما حدد لجوء الكثير من البنوك التقليدية إلى منظومة الصيرفة الإسلامية بثلاثة أسباب هي التنافس والحفاظ على المتعاملين فضلاً عن حاجة السوق إلى منتجات صيرفة إسلامية، يؤمن الميزة بأن المصارف التقليدية تميزت بأدائها في مجال الصيرفة الإسلامية بفضل قيامها بدمج خبرتها، والتقنية والمعرفة التي تمتلكها.

مؤشرات إيجابية

ولفت الميزة إلى أن الكثير من البنوك يتمتع بسيولة عالية جداً على الرغم من أن سوق الإقراض يشهد بعض التحفظات، وقال «المصارف الإسلامية اليوم تتمتع بالسيولة الكبيرة وهي الأقل تأثراً بمشاكل نقص السيولة، وهناك قبول للمنتجات الإسلامية لأنها مقيمة بأصول ملموسة وواقعية.«
من ناحية أخرى أوضح الميزة أن مشكلة نقص السيولة لدى القطاع المصرفي في الإمارات قد تم حلها من خلال التدخل الحكومي المباشر الذي أسهم بحماية القطاع المصرفي، مضيفاً «إن إعلان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) بضمان الودائع ودعم البنوك قد أدى إلى حل المشكلة، ومما لا شك فيه أن قضية السيولة تختلف من مصرف إلى آخر، ولكن تقارير البنك المركزي الأخيرة تعطي مؤشرات إيجابية عن القطاع المصرفي وسوق الائتمان.«
وأشار الميزة إلى أن الأزمة المالية العالمية تحولت إلى أزمة اقتصادية، وأن الإمارات تأثرت بهذه الأزمة، ولكن بدرجة أقل من الاقتصادات المتقدمة كبريطانيا وألمانيا وغيرها، «الإمارات جزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية العالمية وتأثرها على مستوى المنطقة يعود إلى انفتاحها على السوق العالمية.«
وعلى الرغم من ذلك، يؤمن الميزة بأن الإمارات تمكنت من الوصول إلى بر الأمان بفضل السياسات الحكيمة التي تنتهجها الدولة والمشاريع التنموية التي تنفذها فضلاً عن الفائض في الميزانية من أسعار النفط المرتفعة والتي خدمت دول المنطقة بشكل إيجابي «ثمة قطاعات تأثرت بالأزمة ولا يمكننا إغفال ذلك، مثل الإنشاءات على سبيل المثال، ولكن توجد دلالات على تحسن الأوضاع وعودة الأمور إلى مجراها الطبيعي.«

مخاطر الإقراض العقاري

وفي ما يتعلق بمخاطر الإقراض العقاري، وتحفظ بعض البنوك على التوسع في الإقراض في هذا السوق، ذكر الميزة أن القروض العقارية مازالت قائمة في السوق نظراً لكونها منتجاً مطلوباً، مؤكداً في ذات الوقت أن مخاطر التعثر في سوق الإقراض العقاري لم ولن تنعكس سلباً على القطاع المصرفي الإسلامي بسبب أن الصيرفة الإسلامية تختلف عن نظيرتها التقليدية من حيث منهجية العمل.
وقال «انطلاقاً من أن العمل المصرفي الإسلامي يعد رسالة إنسانية وليس تجارة بهدف الربح، فإن عقود الاستصناع والإيجار (أحد منتجات التمويل الإسلامي (تضمن للعميل حقوقه في حال تخلف عن السداد، وهي خيار يعكس رغبة المصارف الإسلامية في رفع الحرج عن المتعاملين.«

عبور الأزمة

وعبر الميزة عن اعتقاده بأن إمارة دبي تمكنت من تجاوز تبعات الأزمة المالية العالمية، مستشهداً بالإنجازات التي تحققت لدبي بفضل السياسات الحكيمة والرؤية الثاقبة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

ولفت الميزة، إلى أن آخر إصدار لدبي من الصكوك وغيرها من المنتجات التمويلية الأخرى يعد خير دليل على متانة اقتصادها فضلاً عن أنه يعكس وجود ثقة كبيرة في السوق.
وفي ما يتعلق بديون حكومة دبي وشركاتها، أكد الميزة أن دبي أظهرت عبر التاريخ قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها، مشيراً إلى أن تصريحات سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس اللجنة العليا للسياسات المالية في دبي رئيس »هيئة دبي للطيران» الرئيس الأعلى لـ«مجموعة طيران الإمارات»، تؤكد أن دبي ستتمكن من الإيفاء بديونها دون الحاجة إلى إعادة هيكلة، وقال بنبرة تفاؤلية »الأمر لم يكن سهلاً ولكنهم أنجزوا الكثير، وبعض المؤسسات شبه الحكومية قامت بسداد الديون حتى قبل انتهاء المهلة المحددة في حين التزم البعض الآخر بالتاريخ المحدد لسداد الدين، وهنا أجزم بأن الأمور ستسير كما هو مخطط لها.«

الاندماجات أمر إيجابي

بغية تحقيق النمو المنشود والتوسع في أسواق الخدمة المصرفية، شهد القطاع المصرفي في الإمارات لجوء بعض البنوك إلى الاندماج مع بعضها على الرغم من تمتعها بملاءة مصرفية عالية وحصولها على تصنيف ائتماني قوي .
ولعل أحدث الاندماجات التي شهدها السوق قيام «مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني» بالإعلان مؤخراً عن دمج مصرفي «الإمارات الإسلامي» و«دبي» في كيان مصرفي واحد.
وفي هذا الشأن رأى الميزة أن ميل البنوك إلى الاندماج يعد أمراً إيجابياً من شأنه أن يؤدي إلى تقوية مكانة هذه المصارف في السوق ويعزز من قدرتها على تحمل المخاطر «أنا مع الاندماجات المصرفية، فهي خطوة جيدة من حيث توحيد الخبرات ولكن بشرط ألا يكون الاندماج بصفة مركزية، فالتنويع مطلوب في السوق. والكيانات الكبيرة لها احترامها وحضورها، وهي قادرة على التنافس وتحمل المخاطر.«
وعبر الميزة عن قناعته بأن البنوك العاملة في الدولة ستكون قادرة على التكيف مع المعايير التي حددتها اتفاقية «بازل» الثالثة التي تهدف إلى تحسين قدرة البنوك على التعامل مع الأزمات المالية في حال نشوبها «أثبت القطاع المصرفي الإماراتي خلال تجارب سابقة أنه سباق في الامتثال للمعايير الدولية، وقد بنيت معايير (بازل) الثالثة على أسس معينة وجميعها تصب في مصلحة القطاع المصرفي.«